رسالة مشتركة بشأن قرارات عدة حكومات أوروبية بوقف تمويلها للعديد من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والإسرائيلية أو إعادة النظر فيه

نحن الموقعين أدناه نكتب إليكم لنعرب عن قلقنا بشأن القرار الذي اتخذته عدة حكومات أوروبية بوقف تمويلها للعديد من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والإسرائيلية، أو إعادة النظر فيه. ويساورنا قلق شديد بسبب هذه التطورات ونهيب بحكومتكم إلغاء أي قرار بوقف هذا التمويل الهام جدًا؛ إذ إن أي خفض في الأموال المقدمة إلى هذه المجموعات والمنظمات سيقوض أشكال حماية حقوق الإنسان في شتى أنحاء إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة ويثير الشكوك في قدرتكم على تعزيز وحماية القيم العالمية لحقوق الإنسان بمصداقية في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقد اتخذت عدة دول أوروبية، وتحديدًا ألمانيا، والدنمارك، والسويد وسويسرا وفنلندا، والنمسا، فضلًا عن المفوضية الأوروبية، تدابير لوقف تمويلها للعديد من منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والإسرائيلية أو إعادة النظر فيه بسبب مزاعم لا أساس لها بتحويل التمويل إلى منظمات إرهابية. واشتدت حدة هذه التدابير في أعقاب الهجمات التي شنتها حماس وغيرها من الجماعات المسلحة في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، حيث ارتكب أعضاء من حماس ومجموعات مسلحة أخرى عمليات اعدام جماعية خارج القانون، واحتجاز رهائن مدنيين، وشن هجمات صاروخية غير مميزة بين المدنيين والعسكريين ضد إسرائيل.

وفي حين أننا نوافق تمامًا على أن المساءلة والشفافية ينبغي أن تكونا في صميم المساعدات التنموية الدولية وأن المانحين لديهم مسؤولية لمراجعة التمويل بانتظام، إلا أننا نشعر بالقلق إزاء توقيت المراجعات المعلنة الأخيرة، وأسبابها، وتأثيرها. وعلى حد علمنا، فإن أسباب وقف التمويل أو إعادة النظر فيه تشمل بواعث قلق غير مدعمة بأدلة بأن الأموال يمكن أن تُحوَّل بصورة غير مباشرة إلى جماعات مسلحة مثل حماس، ومزاعم غير مدعمة بأدلة بأن العمل المشروع الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في توثيق وشجب انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة الإسرائيلية يرقى إلى حد معاداة السامية و/أو تُحرّض على العنف ضد دولة إسرائيل.

ولا تتوفر أي أدلة موثوق بها حتى الآن على أن أي تمويل من دولة عضو في الاتحاد الأوروبي أو دولة أوروبية قد حُوّل إلى جماعات مسلحة فلسطينية. وتُتَّهَم منظمات المجتمع المدني الفلسطينية منذ سنوات بأن لديها صلات بالإرهاب في جهد يُبذل لتقويض عملها وشرعيتها. وقد أخضعها المانحون الدوليون لدرجة عالية من التمحيص، وقام المانحون بإجراء مراجعات بصورة صارمة ومنتظمة للمساعدات المقدمة. وإن البيانات الأخيرة التي أصدرها عدة مانحين أوروبيين والاتحاد الأوروبي نفسه تؤيد ضمنًا مزاعم إسرائيل التي لا أساس لها حول وجود صلات إرهابية للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، وقد تعززت بسنوات من إساءة استخدام ومخالفة الأنظمة العالمية لمكافحة الإرهاب، ومن ضمنها التوصية رقم 8 لمجموعة العمل المالي.

وينتابنا قلق عميق من أن هذه القرارات تصل إلى حد التدخل الذي لا داعي له في عمل منظمات المجتمع المدني التي تعزّز وتحمي الحقوق الإنسانية للجميع في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. وإن اشتراط تقيُّد المنظمات ببعض التوجهات السياسية التي تمثل المواقف السياسية للدول المانحة ينتهك حرية تعبير هذه المنظمات ويقيدها. وفي إطار وقف السويد لكل تمويلها التنموي لفلسطين بانتظار إجراء مراجعة، أشارت بالإجمال أيضًا إلى إنها لن تقدم التمويل التنموي المستقبلي إلى جهات فاعلة لا تدين حماس. بيد أن غياب مثل هذه الإدانة للأفعال الإجرامية التي ارتكبتها حماس والجماعات المسلحة الفلسطينية ضد المدنيين الإسرائيليين لا ترقى إلى مستوى التحريض على العنف أو التواطؤ في ارتكابه. وإن معاقبة شخص أو مجموعة على سكوتهم بشأن قضية ما تتعارض تعارضًا تامًا ومباشرًا مع حقهم في حرية التعبير وحرية الوجدان والمعتقد. ويجوز فقط حظر الخطاب الذي ينتهك حقوق الآخرين، أو يدعو إلى الكراهية ويُحرّض على التمييز أو العنف.

كما أن هذه القرارات تُقوّض على نحو خطير التزامات الدول تجاه المدافعين عن حقوق الإنسان بموجب المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية السويسرية بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، والالتزام بصورة عامة تجاه حقوق الإنسان وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها. وتكفل حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها أن يتمكن كل شخص من تنظيم مجموعات وتكوينها والمشاركة فيها، إما بصورة رسمية أو غير رسمية. وتشمل حق المجموعة في اتخاذ إجراءات جماعية لتحقيق مصالح أعضائها. وإن القدرة على طلب التمويل وتلقيه واستخدامه – ومن ضمنه التمويل الخارجي – أساسية للحق في حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها. ولا يجوز فرض أي قيود على ممارسة الحق في حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها إلا إذا نص عليها القانون وكانت ضرورية في مجتمع ديمقراطي لما فيه مصلحة الأمن الوطني، أو السلامة العامة، أو النظام العام، أو حماية الصحة أو الآداب العامة، أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم. وإن الاتهامات غير المدعمة بأدلة والقائمة على التمييز، التي تربط بين منظمات المجتمع المدني العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

وبين جماعات مسلحة أو أنشطة إجرامية، لا تلبي المعايير اللازمة لتبرير فرض قيود مشروعة على حرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها. ويُعدّ استخدام إجراءات مكافحة الإرهاب أو "مناهضة التطرف" كذريعة لتقييد عمل المجتمع المدني المستقل انتهاكًا للقانون الدولي.

وإن قرار وقف التمويل وإعادة النظر فيه، لاسيما في هذا الوقت، ستكون نتيجته الوحيدة المساهمة أكثر في مفاقمة وضع حقوقي متردي أصلًا في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. ويشكل المدافعون عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة فاعلين هامين في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في مختلف أنحاء المنطقة، يدعون إلى المساءلة على تلك الانتهاكات، ويطالبون بسبل انتصاف فعالة للضحايا والناجين. وتقدم هذه المنظمات إسهامات لا تقدر بثمن لعمل المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمات الدولية، والحكومات في مناطق أخرى التي تتمتّع بتأثير في وضع حقوق الإنسان في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. ولهذه الأسباب، فرضت السلطات الإسرائيلية قيودًا على قدرتها على تلقي التمويل، وبالتالي جعلتها تعتمد على التمويل الخارجي.

وأخيرًا، فإن صدقية مقاربات الحكومات الأوروبية للأزمة الراهنة في غزة والضفة الغربية وإسرائيل سبق أن تضررت جراء القيود التي فرضتها على حقيْ حرية التعبير والتجمع للجماعات والأشخاص المحتجين على انتهاكات السلطات الإسرائيلية للقانون الإنساني الدولي وجرائم الحرب المحتملة المرتكبة ضد الفلسطينيين في غزة. وتتقاعس دول أوروبية عديدة عن انتقاد الانتهاكات الجسيمة الإسرائيلية للقانون الإنساني الدولي أو عن مساءلة جميع الأطراف التي ترتكب انتهاكات، ليس هذا فحسب، بل تتخذ أيضًا إجراءات تؤدي إلى تقييد حرية التعبير والتجمع في أوروبا، وتقويض الحيز المدني وأشكال حماية حقوق الإنسان في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال وقف دعم الفاعلين الحقوقيين المحليين.

إن التهديد بوقف تمويل المجموعات والمنظمات التي تناصر حقوق الإنسان في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة أو وقف هذا التمويل فعليًا أمران من شأنهما أن يجعلا الدول الأوروبية تقف في صف الحكومات القمعية في مختلف أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تستخدم تكتيكات مشابهة لإغلاق الحيز المدني وإسكات الأصوات الحيوية التي تقوم بعمل حيوي. ونحن نعرف أن هدف حقوق الإنسان للجميع لا يمكن تحقيقه إلا بالمشاركة المجدية للمجتمع المدني استنادًا إلى مبادئ المساواة، والأمن، والعدالة، والكرامة الإنسانية. ولن يفضي منع هذه المجموعات والمنظمات من مواصلة عملها إلا إلى تقويض الآمال بمستقبل يستطيع فيه كل شخص في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة التمتع بالحقوق على قدم المساواة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

1. ActionAid International
2. Alianza por la Solidaridad – ActionAid Spain
3. Amnesty International
4. Annulliamo La Distanza
5. Asociación Española de Investigación para la Paz (AIPAZ)
6. Association for Progressive Communications - APC
7. Associazione delle Organizzazioni Italiane di Cooperazione e Solidarietà Internazionale (AOI)
8. Associazione di Cooperazione e Solidarietà (ACS)
9. Armadilla Scs
10. Asamblea de Cooperación por la Paz
11. Bloody Sunday Trust
12. Broederlijk Delen
13. Central Union for Child Welfare (Lastensuojelun Keskusliitto)
14. Centre Delàs d'Estudis per la Pau
15. Centre for Global Education
16. Child Rights International Network (CRIN)
17. Christian Aid Ireland
18. CIDSE
19. CISS
20. CIVICUS
21. CNCD-11.11.11
22. Comhlámh
23. Comhlámh Justice for Palestine Group
24. Comité catholique contre la faim et pour le développement
25. Coopération Nord-Sud
26. Coordinadora Valenciana de ONGD
27. COSPE

28. Derechos Digitales · América Latina
29. Diakonia Sweden
30. Digital Action
31. Een Andere Joodse Stem / Another Jewish Voice (Belgium)
32. EuroMed Rights
33. European Jews for a Just Peace
34. FIAN International
35. Finnish Refugee Advice Centre
36. Fondazione La Locomotiva
37. Forum for Development and the Environment
38. Forum Ziviler Friedensdienst (forumZFD)
39. Free Press Unlimited
40. Frieda - the Feminist Peace Organisation
41. Front Line Defenders
42. Gerechtigkeit und Frieden in Palästina (GFP)
43. Glas ljudstva (Voice of the people)
44. Global Justice Center
45. Het Actiefonds
46. Hivos
47. Housing and Land Rights Network - Habitat International Coalition
48. Human Rights House Foundation
49. Humanitas - Centre for Global Learning and Cooperation
50. humanrights.ch
51. IM Swedish Development Partner
52. Ina autra senda - Swiss Friends of Combatants for Peace
53. Institut PROJA
54. International Media Support
55. International Partnership for Human Rights (IPHR)
56. International Service for Human Rights (ISHR)
57. Ireland-Palestine Solidarity Campaign
58. Irish Anti-Apartheid Campaign for Palestine (IAACP)
59. Irish Council for Civil Liberties
60. Jewish Voice for Democracy and Justice in Israel/Palestine (Switzerland)
61. Jews for Justice for Palestinians
62. KFUK-KFUM Global
63. La Coordinadora de Organizaciones para el Desarrollo (Spain)
64. Lafede.cat – Organitzacions per a la Justícia Global
65. Lebanese Center for Human Rights
66. MADRE
67. Majal.org
68. Médecins du Monde Switzerland
69. Medico International
70. Medico International Schweiz
71. Movement for Peace (MPDL)
72. Mundubat Foundation
73. Nobel Women's Initiative
74. Norwegian Helsinki Committee
75. Norwegian Human Rights Fund
76. Norwegian Peoples Aid
77. Norwegian Students' and Academics' International Assistence Fund (SAIH)
78. Novact
79. ONG Rescate Internacional
80. Open Briefing
81. Outright International
82. Oxfam International
83. Palästina-Solidarität Region Basel
84. Pax Christi – Deutsche Sektion

85. Piattaforma delle OSC Italiane in Medio Oriente e Mediterraneo
86. PIC - Legal Center for the Protection of Human Rights and the Environment
87. Platform of French NGOs for Palestine
88. Première Urgence Internationale
89. Rafto Foundation
90. Sadaka – The Ireland Palestine Alliance
91. Saferworld
92. Slovene Philanthropy
93. SOLIDAR
94. Suomen Setlementtiliitto
95. Terre des Hommes International Federation
96. The Fund for Global Human Rights
97. The Kvinna till Kvinna Foundation
98. Trans ry
99. Trasek ry
100. Trócaire
101. Un Ponte Per
102. War Child UK
103. Weltfriedensdienst e.V.
104. zusa – art of collaboration